

ملخص تنفيذي

حقق الاقتصاد المصري معدلاً مرتفعاً للنمو الإقتصادي خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وذلك إستمراراً للنمو السريع الذي شهده الإقتصاد خلال الفترة الماضية، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) ٧,١٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. ويرجع هذا الارتفاع بصفة أساسية إلى النمو السريع في الإستثمار والإستهلاك النهائي. وقد ارتفع الإنفاق الاستثماري بمعدل ٢٤٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنة بـ ١٣,٣٪ خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وهو ما يفوق متوسط النمو السنوي للإستثمار الكلي المحقق خلال الأربع سنوات الماضية والذي بلغ ٥,٩٪، كذلك استمر الإنفاق الإستهلاكي في الارتفاع بمعدل ٦٪ للسنة الثانية على التوالي وهو ما يفوق متوسط نمو الإستهلاك الكلي خلال الأربع سنوات الماضية والذي بلغ ٣,٨٪. وجدير بالذكر أن الارتفاع المحقق في الإستهلاك الكلي خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ يرجع إلى النمو المتسارع للإستهلاك الخاص بنسبة ٦,٩٪. كذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج) بمعدل نمو حقيقي بلغ ٧,١٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بارتفاع طفيف عن معدل النمو المحقق خلال العام المالي السابق والذي بلغ ٦,٩٪.

أما عن الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ فقد حقق الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج^١ معدل نمو يصل إلى ٦,٩٪، وجدير بالذكر أن كل من قطاعات قناة السويس (٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو حقيقي ١٧,٥٪)، التشييد والبناء (٤,٤٪ من الناتج المحلي، معدل نمو حقيقي ١٦,٢٪)، السياحة (٣,٢٪ من الناتج المحلي، معدل نمو حقيقي ١٦,١٪) والاتصالات (٣,٣٪ من الناتج المحلي، معدل نمو حقيقي ١٥,٦٪) كانت بمثابة القوة الدافعة للنمو الإقتصادي خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

ومن العوامل الرئيسية لدفع عملية النمو الإقتصادي تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي في كل من القطاعات المالية والنقدية، بما يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي متوازن ومستدام. وعلى صعيد السياسة المالية فقد قامت وزارة المالية بتطبيق العديد من الإصلاحات بداية من العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والتي تستهدف خفض العجز الكلي وتحسين المؤشرات المالية، ورفع معدلات نمو النشاط الإقتصادي مع مراعاة الجانب الإجتماعي.

وقد تضمنت منظومة الإصلاح المالي تطبيق قانون ضرائب الدخل الجديد، تخفيض الرسوم الجمركية، تطبيق قانون الدمغة الجديد، تطوير إدارة الضريبة على المبيعات وإعادة هيكلة بعض برامج الإنفاق مثل ترشيد الإنفاق على دعم الطاقة وتفعيل المعالجة الجديدة للعلاقة بين الخزانة العامة للدولة وصناديق التأمين الإجتماعي وغيرها من الهيئات الحكومية. وقد نتج عن ذلك تحسن ملحوظ في مؤشرات المالية العامة للدولة بالإضافة إلى رفع ثقة المستثمرين في الإقتصاد المحلي.

بالإضافة إلى الإصلاح الهيكلي الشامل في أبعاد السياسة المالية، فقد حرصت الحكومة على تقديم برامج جديدة للدعم ترتبط بالعملية الإنتاجية، منها برامج تدريب العمالة المصرية وبرامج لتحسين البنية التحتية في المناطق الصناعية بالإضافة إلى برامج لتطوير وتحسين البنية الأساسية في صعيد مصر. كذلك، بادرت الحكومة بوضع برنامج للشراكة بين القطاع العام والخاص، الذي من شأنه تحسين الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية الأساسية والقطاعات الخدمية مثل التعليم والصحة، بدون أن يمثل هذا الإنفاق عبء على برنامج الإصلاح المالي.

وتشير بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة^٢ عن العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات المالية العامة، فقد انخفضت نسبة

١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي باستخدام ٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

٣ الإيرادات الحكومية مطروحة منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.

٤ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.

٥ شهد عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إيرادات استثنائية بقيمة ٦,٩ مليار جنيه من البيع الأجل للبتترول، ٥,١ مليار جنيه من بيع ٢٠٪ من المصرية للاتصالات و٢ مليار جنيه من بيع حصة بنك الاسكندرية في الشركات الأخرى.

العجز الكلي^٣ إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ ٠,٧ نقطة مئوية ليبلغ ٥٤,٧ مليار جنيه (٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٦٢,٢ مليار جنيه (٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في تقديرات الموازنة الأصلية و٥٠,٤ مليار جنيه (٨,٢٪ من الناتج المحلي) عن العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥. كما انخفض العجز الأولي^٤ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ ١,٢ نقطة مئوية ليصل إلى ١٪ فقط من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وجدير بالذكر أنه عند استبعاد الموارد والمصروفات الاستثنائية (الغير متكررة) خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و٢٠٠٧/٢٠٠٦ يظهر الميزان الكلي تحسناً ملحوظاً، حيث تتخفف نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي بمقدار ١,٩ نقطة مئوية ليسجل ٨,٥٪ من الناتج المحلي خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. فعلى جانب الموارد، ارتفعت جملة الإيرادات والمنح بنسبة ١٩٪ إلى ١٨٠,٢ مليار جنيه، حيث ارتفعت جملة الإيرادات الضريبية بنحو ١٦,٩٪ إلى ١١٤,٣ مليار جنيه، كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٢٣,٢٪ إلى ٦٥,٩ مليار جنيه.

وقد ارتفعت حصيللة الضرائب على الدخل خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة ٢١,٣٪ إلى ٥٨,٥ مليار جنيه، في حين زادت حصيللة الضرائب على السلع والخدمات خلال العام بنحو ١٣,٧٪ لتحقق ٣٩,٤ مليار جنيه. كذلك ارتفعت حصيللة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٧,٤٪ لتبلغ ١٠,٤ مليار جنيه، وذلك في ضوء تسارع معدلات نمو النشاط الإقتصادي وزيادة فاتورة الواردات.

وعلى جانب الاستخدامات، بلغ إجمالي الإنفاق خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ٢٢٢ مليار جنيه (٣٠,٤٪ من الناتج المحلي) مقابل ٢٠٧,٨ مليار جنيه (٣٣,٦٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. فقد ارتفع الإنفاق على باب الأجور والمرتبات بنسبة ١١,٦٪ إلى ٥٢,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقابل ٤٦,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. كما ارتفعت مدفوعات الفوائد بنحو ٢٩,٦٪ لتصل إلى ٤٧,٧ مليار جنيه. وأخيراً، ارتفعت قيمة حيازة الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنسبة ٢٠,٢٪ لتحقق ٢٥,٥ مليار جنيه. وتوضح مؤشرات المالية العامة لقطاع الحكومة العامة^٥ إنخفاض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي لتصل إلى ٧,٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مقارنة بـ ٩,٢٪ في العام السابق. كما إنخفضت نسبة العجز الأولي لتتحقق نحو ٢,٤٪ من الناتج المحلي مقابل ٣,٥٪ من الناتج المحلي في العام السابق.

كما تشير أحدث بيانات الموازنة العامة عن الفترة يوليو-يناير ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى تحقيق عجز الكلي بلغت نسبته ٤٪ إلى الناتج المحلي، مقارنة بـ ٢,٣٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وجدير بالذكر أنه مع استبعاد الإيرادات الاستثنائية (الغير متكررة) خلال الفترة يوليو-يناير من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و٢٠٠٨/٢٠٠٧ إنخفض العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٠,١ نقطة مئوية، ليصل إلى ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠٠٨/٢٠٠٧، مقارنة بـ ٤,٤٪ من الناتج المحلي خلال نفس الفترة من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

٦ شهد عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إيرادات استثنائية بقيمة ١٥,٢ مليار جنيه من

بيع الرخصة الثالثة للمحمول إلى مستثمر أجنبي وإيرادات استثنائية من

الضرائب على الدخل بقيمة ٣,١ مليار جنيه نتيجة إعادة تقييم أصول المصرية

للإتصالات (لم تؤدي هذه الإيرادات إلى تحسن قيمة العجز الكلي لأنه تم

خصمها من حيازة الأصول المالية)، ومصروفات استثنائية بقيمة ٥,٧ مليار

جنيه من تسوية الديون المتعثرة مع بنك القاهرة و٢ مليار جنيه تم إنفاقها على

الاستثمارات الإضافية في المياه والصرف الصحي.

٧ يشمل المعاملات المالية لكل من قطاعات الموازنة العامة، وبنك الإستثمار

القومي، وصناديق المعاشات والتأمينات، ومع مراعاة استبعاد كافة المعاملات

البيئية للجهات الثلاث لمنع ازدواجية الحساب.

٨ شهدت الفترة يوليو-يناير ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إيرادات استثنائية بقيمة ١٥,٢

مليار جنيه من بيع الرخصة الثالثة للمحمول، كما شهدت الفترة يوليو-يناير

٢٠٠٨/٢٠٠٧ إيرادات استثنائية بقيمة ٢,٥ مليار جنيه من بيع رخصة

الجيل الثالث لشركات المحمول.

إنخفضت إجمالي الإيرادات والمنح بـ ٠,٩ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠٠٨/٢٠٠٧، لتصل إلى ٩٢,٥ مليار جنيه (١٠,٩٪ من الناتج المحلي). فمن ناحية، ارتفعت الإيرادات الضريبية بـ ٢٢,٢٪ لتسجل ٦٠ مليار جنيه في حين انخفضت الإيرادات الغير ضريبية بنسبة ١١,٩٪ لتتحقق ٣٢,٥ مليار جنيه، وعند مستوى أعلى من التفصيل يتضح لنا ارتفاع حصيلته الضريبية على الدخل بـ ١٧٪ إلى ٢٧ مليار جنيه مدفوعة بارتفاع حصيلته الضرائب على دخل الأفراد بنسبة ٤٢,٤٪ إلى ٥,٨ مليار جنيه وارتفاع الضرائب المحصلة من الشركة العامة للبترول بنسبة ٢٠,٤٪ إلى ٩ مليار جنيه، بالإضافة إلى ما سبق فقد ارتفعت الإيرادات المحصلة من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة الدولية بنسبة ٢٩,٤٪ و ١٩,٨٪ ليحققا ٢٤,٥ مليار جنيه و ٦,٨ مليار جنيه على التوالي. ومن ناحية أخرى إنخفضت الإيرادات الأخرى المحصلة من عوائد الملكية بـ ٢٢,٩٪ إلى ٢٢,١ مليار جنيه بالمقارنة بـ ٢٨,٧ مليار جنيه خلال يوليو-يناير من العام السابق، وكذلك انخفضت قيمة المنح بنسبة ٦٥٪ إلى ٠,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام السابق.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ ١,٧ نقطة مئوية خلال فترة المتابعة إلى ١٢٦,٦ مليار جنيه (١٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٩٦,٩ مليار جنيه (١٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع الأجور المدفوعة بنسبة ١٥٪ لتصل إلى ٢٧,١ مليار جنيه، ارتفاع الفوائد المدفوعة بـ ٩,١٪ إلى ٢٣,٧ مليار جنيه وكذلك ارتفاع مصروفات الدعم بـ ٧٢٪ لتصل إلى ٣٣,٣ مليار جنيه نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول والسلع التموينية خلال ٢٠٠٨/٢٠٠٧. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع الانفاق على شراء الأصول غير المالية والمصروفات الأخرى بنسبة ٥٩,٧٪ و ١٦,٢٪ ليصلا إلى ١١,٥ مليار جنيه و ١٢,٦ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو-يناير ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

هذا وقد تم مراجعة بيانات الدين المحلي بالإضافة إلى إعادة عرض تقسيماته المختلفة بشكل أكثر وضوحاً تيسيراً للأغراض التحليلية. وتعرض البيانات المنشورة في هذا التقرير أرصدة الدين المحلي بدون إدراج رصيد الحساب المجمع لدى البنك المركزي المصري، وذلك على ثلاث مستويات تجميعية مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي^١.

وقد إنعكس التحسن الملحوظ في مؤشرات المالية العامة على أرصدة الدين المحلي خلال العامين السابقين، حيث انخفضت نسبة الدين المحلي الإجمالي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي بـ ١٠ نقاط مئوية في المتوسط سنوياً من ١٠,١٪ في نهاية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ما يقرب من ٩,٠٪ في نهاية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، و ٨,١٪ في نهاية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وتشير احصاءات الدين عن العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ارتفاع إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بنسبة ٦,٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ليبلغ ٥٩١ مليار جنيه (٨٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالمقارنة بـ ٥٥٤,٨ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (٨٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي). في الوقت ذاته ارتفع صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بنسبة ٧,٥٪ ليبلغ ٤٧٨ مليار جنيه في نهاية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (٦٥,٤٪ من الناتج المحلي) بالمقارنة بـ ٤٤٥ مليار جنيه في نهاية العام السابق (٧٢٪ من الناتج المحلي)، مع الأخذ في الاعتبار أن الزيادة في الإحتياجات التمويلية تم سدائها باستخدام أدوات السوق. وجدير بالذكر في هذا الموضع أن الاقتراض من الجهاز المصرفي يعكس بصفة غالبية اقتراض أجهزة الموازنة العامة من الحسابات الخاصة للهيئات الاقتصادية ضمن حساب الخزنة الموحد لدى البنك المركزي وليس إقتراض حكومي من البنك المركزي كما يبدو من بعض البيانات.

كما إنخفضت نسبة إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة إلى الناتج المحلي

٩. تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

١٠. يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الإستثمار القومي و صناديق التأمين الإجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

في نهاية يونيو ٢٠٠٧ بـ ٦,٣ نقطة مئوية، وذلك من ٧٢,٨٪ في يونيو ٢٠٠٦ إلى ٦٦,٥٪ في يونيو ٢٠٠٧. كذلك انخفضت نسبة صافي الدين المحلي للحكومة العامة إلى الناتج المحلي من ٥٣,٨٪ إلى ٥٠,٥٪.

كما ارتفع إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية يونيو ٢٠٠٧ بنسبة ٨,٢٪ ليصل إلى ٤٨٦,٢ مليار جنيه، مقابل ٤٤٩,٥ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. كذلك ارتفع صافي الدين المحلي للحكومة العامة بنسبة ١١,٢٪ في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ليبلغ ٣٦٩,٣ مليار جنيه، مقارنة بـ ٣٣٢,٢ مليار جنيه في نهاية ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وترجع الزيادة في الدين الإجمالي للحكومة العامة إلى ارتفاع أرصدة الدين لأجهزة الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى الزيادة في إصدار شهادات استثمار بنك الإستثمار القومي بقيمة ٥ مليار جنيه وزيادة اقتراض بنك الإستثمار القومي من ودائع صندوق توفير البريد بحوالي ٤,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وبالمثل إنخفضت نسبة إجمالي الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي في نهاية يونيو ٢٠٠٧ بـ ٨,٦ نقطة مئوية، وذلك من ٧٦,١٪ إلى الناتج المحلي في يونيو ٢٠٠٦ إلى ٦٧,٥٪ في يونيو ٢٠٠٧. كذلك انخفضت نسبة صافي الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي من ٥٤٪ إلى حوالي ٥٠٪.

وفي الوقت نفسه، ارتفع إجمالي الدين العام المحلي بنسبة ٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ليبلغ ٤٩٣,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٧٠,٣ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، كما ارتفع صافي الدين العام المحلي بنسبة ٩,١٪ ليصل إلى ٣٦٣,٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧، بالمقارنة بـ ٣٣٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٦. وترجع الزيادة في الدين العام المحلي إلى ارتفاع أرصدة الدين المحلي للحكومة العامة بالإضافة إلى الزيادة في إجمالي دين الهيئات الاقتصادية بـ ٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وتشير البيانات الربع سنوية للدين المحلي إلى تحسن نسب أرصدة الدين إلى الناتج المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧، حيث إنخفضت نسبة إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة من ٧٧,٥٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٧٣,٤٪ في ديسمبر ٢٠٠٧، والدين المحلي للحكومة العامة من ٦٢,٤٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٦١,٣٪ في ديسمبر ٢٠٠٧، والدين العام المحلي إلى الناتج المحلي من ٦٥,٣٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٦٣,٤٪ في ديسمبر ٢٠٠٧. وبالمثل إنخفضت نسب كل من صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، صافي الدين المحلي للحكومة العامة، و صافي الدين العام المحلي من ٦٢,٦٪، ٤٧,١٪، و ٤٧٪ إلى الناتج المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٥٩,٣٪، ٤٦,٩٪، و ٤٦,٦٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧. وقد ارتفع إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بنسبة ٩,٧٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧، ليبلغ ٦٦١,٦ مليار جنيه بالمقارنة بـ ٥٦٦,٥ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٠٦. في الوقت ذاته ارتفع صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بـ ٩,٧٪ ليبلغ ٥٠٢ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٠٧. كما ارتفع إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة بنسبة ١٣,٨٪ ليصل إلى ٥١٩,٣ مليار جنيه مقابل ٤٥٦,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كذلك ارتفع صافي الدين المحلي للحكومة العامة بنسبة ١٥,٣٪ في فترة الدراسة ليبلغ ٣٩٦,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٤٤ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، ارتفع إجمالي الدين العام المحلي بنسبة ١٢,٤٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧ ليبلغ ٥٣٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٧٧,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، كما ارتفع صافي الدين العام المحلي بنسبة ١٤,٨٪ ليصل إلى ٣٩٤,٥ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧ بالمقارنة بـ ٣٤٣,٥ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦.

وعلى جانب المديونية الخارجية، تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي رصيد الدين الخارجي في نهاية سبتمبر ٢٠٠٧ بنحو ١٠,٣٪ إلى ما يعادل ٣١,٩ مليار دولار (٢١,٤٪ من الناتج المحلي)، وذلك مقابل حوالي ٢٩ مليار دولار (٢٢,٧٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات حجم وهيكل المديونية الخارجية تتسم بالأمان والاستقرار نتيجة محدودية الديون قصيرة الأجل والتي تقدر بـ ١,٨ مليار دولار (٥,٦٪ فقط من إجمالي الدين الخارجي). وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي بلغ نحو ٢٠,٩ مليار دولار (٦٥,٤٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٧.

وعلى صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفعت جملة السيولة المحلية خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٧ بنحو ١,٧٪ لتصل إلى ٧١٦,٣ مليار جنيه، بينما ارتفع معدل النمو السنوي خلال العام المنتهي في ديسمبر ٢٠٠٧ بنحو

١٩,١٪. وترجع الزيادة في جملة السيولة المحلية إلى ارتفاع كل من صافي الأصول الأجنبية والمحلية خلال العام المنتهى في ديسمبر ٢٠٠٧ بنسبة ٢٣٪ و ١٧,٣٪ على الترتيب. ويرجع الارتفاع في صافي الأصول المحلية إلى ارتفاع صافي المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة ١١,٩٪ ليصل إلى ٣٤٦,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٣١٠ مليار جنيه خلال نفس الشهر من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع الإئتمان المحلي للقطاع العائلي ارتفاعاً ملحوظاً؛ حيث بلغت الزيادة السنوية في جملة الإئتمان المحلي ٤٢,٨ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧، ومنها ما يقدر بـ ١١,٦ مليار جنيه قيمة الزيادة في الإئتمان المحلي الممنوح للقطاع العائلي (٢٧,٢٪ من إجمالي الزيادة في الإئتمان المحلي الممنوح).

وفي نفس الوقت، استمرت المتحصلات الجارية في التفوق على المدفوعات الجارية حيث بلغت نسبة تغطية المتحصلات الجارية (متضمنة التحويلات الرسمية) إلى المدفوعات الجارية نحو ١٠٥,٨٪ مقارنة بنحو ١٠٤,٤٪ في العام السابق. كذلك ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات بشكل طفيف إلى ٩,١ شهراً مقارنة بـ ٩ أشهر في العام السابق. وعلى العكس، فقد انخفض مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية بشكل طفيف من ٦٠,٦٪ خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٥٨,٢٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى تحقيق ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ فائضاً كلياً بلغ ٣,١ مليار دولار، مقابل فائض قدره ٢,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. كما حقق ميزان المعاملات الجارية عجزاً طفيفاً يقدر بـ ٠,٢ مليار دولار بالمقارنة بفائض قدره ١,٩ مليار دولار خلال النصف الأول من العام السابق. وعلى جانب آخر، سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية صافي تدفقات للداخل بقيمة ٣,١ مليار دولار مقابل ٠,٤ مليار دولار صافي تدفقات للخارج خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

فعلى جانب ميزان المعاملات الجارية، شهدت جملة الصادرات السلعية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ زيادة بنسبة ٢٢,٨٪ لتصل إلى ١٣ مليار دولار وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة بلغت ٢٦,٢٪ إلى ٧,١ مليار دولار، كما ارتفعت قيمة الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ١٩٪ إلى ٦ مليار دولار. وفي الوقت ذاته سجلت جملة الواردات السلعية زيادة بنسبة ٤١,٢٪ لتبلغ ٢٤ مليار دولار انعكاساً لاستمرار تنامي الطلب المحلي. كما ارتفعت متحصلات الصادرات الخدمية بنسبة ٢٨,٥٪ إلى ١٢,٨ مليار دولار وذلك في ضوء الزيادة التي شهدتها إيرادات غالبية مكونات الصادرات الخدمية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الصادرات الخدمية إلى الواردات الخدمية بلغت ٢١٢,٤٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

بالإضافة إلى نمو الصادرات السلعية والخدمية فقد ارتفع أيضاً صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة كبيرة بلغت ٤٧,٦٪ لتتحقق ٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وبالتالي فقد ارتفعت جملة الإيرادات الجارية (شاملة التحويلات الرسمية) بنسبة ٢٧,٧٪ خلال فترة الدراسة، إلا أن المدفوعات الجارية فاقت الإيرادات الجارية مما دفع حساب المعاملات الجارية ليحقق عجزاً طفيفاً قدره ٠,٢ مليار دولار، كما إنخفضت نسبة تغطية المتحصلات الجارية (متضمنة التحويلات الرسمية) إلى المدفوعات الجارية لتصل إلى ٩٩,٢٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بنحو ١٠٩٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وعلى الجانب الآخر، سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية صافي تدفقات للداخل بقيمة ٣,١٥ مليار دولار نتيجة للارتفاع الملحوظ في تدفقات الحساب المالي للداخل خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لتبلغ ٣,١٤٨ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بلغت ٠,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. وتأتي هذه الزيادة نتيجة ارتفاع صافي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل لتصل إلى ٧,٨ مليار دولار بالمقارنة بصافي تدفقات للداخل في حدود ٧,٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي السابق وكذلك نتيجة لانخفاض استثمارات البنوك في الأصول الأجنبية (تدفق للخارج) إلى ١,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقارنة بـ ٦,٨ مليار دولار (تدفق للخارج) خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للداخل بنحو ٠,٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقابل صافي تدفقات للداخل بـ ١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد إنخفضت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات إلى ٧,٨ أشهر مقارنة بـ ٩,١ أشهر خلال نفس الفترة من العام السابق. كما انخفض مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٥٣,٨٪ خلال فترة

أما عن تطور مكونات السيولة المحلية من جانب الخصوم، فقد ارتفعت أشباه النقود بنسبة ١٧,٦٪ لتبلغ ٥٦٤,٥ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧، كما حقق المعروض النقدي نسبة نمو ٢٥,١٪ ليصل إلى ١٥١,٨ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي بنسبة ٢١,٦٪ ليلبلغ ٣١,٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (عدا البنك المركزي المصري) بنسبة ١٩,٥٪ خلال العام المنتهى في ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٧٠٩,٥ مليار جنيه، من بينها ٨٨٪ وادع غير حكومية. كذلك ارتفع إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة ١١٪ إلى ٣٨١,٨ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧، وذلك نتيجة لنمو الإقراض الكلي لكل من القطاع الغير حكومي والقطاع الحكومي بمعدل ٩,٣٪ و ٣٤,٤٪ ليصل إلى ٣٤٩,٨ مليار جنيه و ٣٢ مليار جنيه على الترتيب. أما عن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية فقد بلغت ٥٠,١٪ في ديسمبر ٢٠٠٧ مقابل ٦٠,٣٪ في شهر ديسمبر من العام السابق، بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية ٦٣,٧٪ مقابل ٥٢,٥٪ في العام السابق.

كما ارتفعت معدلات الدولة في جملة السيولة المحلية ارتفاعاً طفيفاً لتبلغ ٢٢,٤٪ في ديسمبر ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٢٢,٣٪ في شهر نوفمبر ٢٠٠٧، بينما تظل أدنى من معدلها خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٦ والذي يصل إلى ٢٤,٨٪. ومن ناحية أخرى إستقرت معدلات الدولة في الودائع خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٧ لتسجل ٢٧,٢٪ للشهر الثاني على التوالي، وهو أدنى من معدل الدولة المحقق خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٦ والذي يصل إلى ٣٠,٤٪.

وقد قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة باسم الكوريدور) بـ ٢٥ نقطة أساس لتصل إلى ٩٪ و ١١٪ على التوالي، وذلك خلال إجتماع لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٠٨. وبرر البنك المركزي هذا الإجراء بزيادة الضغوط التضخمية نتيجة الزيادات المتتالية في أسعار المواد الغذائية متأثرة بالارتفاعات التي شهدتها الأسواق العالمية، ومن ثم إنتقال أثر هذه الزيادات التضخمية إلى أسعار السلع الأخرى. كما ساهمت معدلات النمو المرتفعة في قطاعات التشييد والبناء والصناعة في تسجيل بعض القطاعات الأخرى معدلات أعلى للنمو مما قد يؤدي إلى مزيد من الضغوط التضخمية.

وقد ارتفع معدل التضخم خلال شهر يناير ٢٠٠٨ وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين^{١١} (على أساس سنوي) ليصل إلى ١٠,٥٪، مقارنة بـ ٦,٩٪ في الشهر السابق، ومقارنة بارتفاع قدره ١٢,٥٪ في يناير ٢٠٠٧؛ وذلك نتيجة الزيادات المتتالية في أسعار المواد الغذائية متأثرة بالارتفاعات التي شهدتها الأسواق العالمية كما سبق ذكره. وقد بلغ متوسط معدل التضخم السنوي منذ بداية العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ٨,٢٪ مقارنة بمتوسط بلغ ١٠,٨٪ خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وبالنسبة لمعاملات القطاع الخارجي، حقق ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ فائض كلي بلغ ٥,٣ مليار دولار (٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو أعلى بشكل ملحوظ من الفائض المحقق خلال العام السابق والذي بلغ ٣,٣ مليار دولار وذلك نتيجة للارتفاع

١١ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من يناير ٢٠٠٥، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠٠٧ كسنة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.